A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/47/417
25 September 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

Prière de retourner
au bureau E. 4123

الدورة السابعة والاربعون
البند ٦٣ (ز) من جدول الاعمال

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

تنفيذ المبادئ التوجيهية لتحديد الانواع المناسبة من تدابير بناء الثقة

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٣	٣
ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات		٣
فنلندا		٣
الكاميرون		٤
نيجيريا		٥
البرتغال		٦

أولا - مقدمة

١ - في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٦٣/٤٥ واو المعنون "تنفيذ المبادئ التوجيهية لتحديد الانواع المناسبة من تدابير بناء الثقة" ، الذي ينص منطوقه كما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

"...

"١ - توصي جميع الدول بتنفيذ هذه المبادئ التوجيهية ، مع المراعاة التامة للاوضاع السياسية والعسكرية وغيرها من الاوضاع الخاصة السائدة في المنطقة ، على أساس المبادرات التي تتخذها دول المنطقة المعنية وبموافقتها ؛

"٢ - توصي أيضا جميع الدول التي بدأت تنفيذ تدابير بناء الثقة بالمضي قدما في هذه العملية وتعزيزها ؛

"٣ - تناشد جميع الدول أن تنظر في استعمال تدابير بناء الثقة في علاقاتها الدولية على أوسع نطاق ممكن ، بما في ذلك المفاوضات الثنائية والإقليمية والعالمية ، وخاصة في أوقات التوتر السياسي والازمات السياسية ؛

"٤ - تدعو الامين العام إلى مواصلة جمع المعلومات ذات الصلة من جميع الدول الاعضاء ؛

"٥ - تناشد جميع الدول الاعضاء التي لم تسهم بعد في تقرير الامين العام أن تفعل ذلك ؛

"٦ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها السابعة والاربعين البند المعنون 'تنفيذ المبادئ التوجيهية لتحديد الانواع المناسبة من تدابير بناء الثقة' ."

٢ - وعملا بالفقرتين ٤ و ٥ من القرار ، طلب الامين العام ، في مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، وموجهة إلى جميع الدول الاعضاء التي لم ترسل بعد المعلومات ذات الصلة المتعلقة بهذه المسالة ، أن تقوم بذلك في موعد أقصاه ١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ . وحتى هذا التاريخ تلقى الامين العام ردودا من البرتغال وفنلندا والكاميرون ونيجيريا ترد نصوصها في الفرع الثاني أدناه . وأية ردود أخرى ترد سوف تصدر بوصفها اضافات لهذه الوثيقة .

ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات

فنلندا

[١٤ أيار/مايو ١٩٩٢]
[الاصل : بالانكليزية]

١ - شاركت فنلندا مشاركة نشطة في المفاوضات المتعلقة بالتدابير الإقليمية لبناء الثقة في أوروبا ، كما شاركت في صياغة المبادئ التوجيهية العالمية التي أقرتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٨[(١)] .

٢ - وقد انشأ مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا تطابقا في القيم ووحدة في المقاصد في المنطقة التي تغطي الاراضي الواقعة وراء المحيط الاطلسي وأراضي أوراسيا . وقد ارتفع عدد الدول المشتركة إلى ٥٢ دولة .

٣ - وفي إطار عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، تضمنت الوثيقة الختامية المعتمدة في هلسنكي في ١ آب/أغسطس ١٩٧٥ عددا من تدابير بناء الثقة . ومنذ ذلك الحين ، جرى تطبيق تلك التدابير وزيادة تطويرها . وقد كانت ذات فائدة لا تقدر بثمن بالنسبة لأوروبا خلال عملية الانتقال المفاجئة من انقسام الحرب الباردة إلى توحّد القيم .

٤ - ووثيقة فيينا لعام ١٩٩٢ هي أحدث وأشمل مجموعة من تدابير بناء الثقة والامن مُصمَّمَة لتشجيع الانفتاح وتعزيز الثقة والامن بين الدول المشتركة .

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة ، الملحق رقم ٣ (A/S-15/3) ، الفقرة ٤١ .

٥ - وتشمل التدابير المتفق عليها تبادلا سنويا لمعلومات مفصلة عن القوات العسكرية ومعداتها ، ومعلومات عن الخطط المتعلقة بوزع الاسلحة ، ومعلومات عن الميزانيات العسكرية . وتوجد أيضا آلية للتشاور بشأن الانشطة العسكرية غير الاعتيادية والتعاون فيما يتعلق بالحوادث الخطرة ذات الطابع العسكري . كما أن الاستضافة الطوعية لزيارات تهدف إلى تبديد القلق من الانشطة العسكرية تمثل تدبيرا ابتكاريا آخر . وإن ممارسة الاخطار بالانشطة العسكرية ، ورصدها والتفتيش عليها ، قللت من حالات سوء الفهم والشك بين الدول المشتركة .

٦ - وترى فنلندا أن تنفيذ تلك التدابير قد سار سيرا حسنا . وتعلق فنلندا ، في عمليتها الداخلية لصنع القرارات ، أهمية كبرى على التنفيذ الكامل لهذه التدابير وتتوقع الشيء ذاته من الدول المشتركة الاخرى في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

٧ - وقد نجحت أوروبا اليوم في التقليل من الاخطار العسكرية وأسباب النزاع . ومع ذلك ، فما يزال هناك متسع كبير لتدابير جديدة بل وأكثر فعالية لبناء الثقة .

٨ - وفي نهاية اجتماع هلسنكي للمتابعة في وقت لاحق من هذه السنة ، ينتظر أن تعتمد قمة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا صلاحيات محفل أمن جديد مفتوح لجميع دول مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وستشمل تلك الصلاحيات إجراء مفاوضات متعلقة بنزع السلاح والحد من التسلح ، مضافا إليها إجراء مشاورات منتظمة وتعاون في شؤون الامن . وستشمل أيضا زيادة تطوير وثيقة فيينا لعام ١٩٩٢ .

الكاميرون

[٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٢]
[الاصل : بالفرنسية]

١ - إن حكومة جمهورية الكاميرون ، وقد أخذت علما بالقرار ٦٢/٤٥ واو المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ والمعنون "تنفيذ المبادئ التوجيهية لتحديد الانواع المناسبة من تدابير بناء الثقة" ، تنقل إلى علم الامين العام للامم المتحدة ما يلي :

٢ - تساهم الكاميرون بصورة نشطة ، منذ أربع سنوات ، في تعزيز السلم والامن والثقة والتنمية في منطقة وسط افريقيا دون الاقليمية .

٣ - وإلى الآن ، أسفرت المبادرات المختلفة المتخذة بالاتفاق مع الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا عما يلي :

(أ) عقد مؤتمر في شباط/فبراير ١٩٨٨ بمركز الامم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في افريقيا في لومي معني بتعزيز الثقة والامن والتنمية في إطار الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا ؛

(ب) تنظيم حلقة دراسية - تدريبية في ياوندي في الفترة من ١٧ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١ بشأن تسوية المنازعات ، ومنع حدوث الازمات وإدارتها وتعزيز الثقة فيما بين الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا ؛

(ج) اعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ القرار ٤٦/٣٧ باء بشأن "تدابير بناء الثقة على الصعيد الاقليمي" ، الذي "ترحب فيه الجمعية العامة بالمبادرة التي اتخذتها الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا من أجل تطوير تدابير بناء الثقة ، ونزع السلاح والتنمية في منطقتها دون الاقليمية ، وخاصة بالقيام ، تحت إشراف الامم المتحدة ، بإنشاء لجنة استشارية دائمة ، معنية بمسائل الامن في وسط افريقيا" .

٤ - وإن تمكين هذه اللجنة الاستشارية من البدء في عملها لدى اجتماع المنظمة المتوقع عقده في ياوندي في أثناء شهر تموز/يوليه ١٩٩٢ سيكون إيذانا ببدء مرحلة حاسمة في إنجاز هذا العمل الدينامي المتمثل في إقامة تدابير بناء الثقة التي تعلق عليها حكومة الكاميرون أملا كبيرا .

نيجيريا

[١٣ تموز/يوليه ١٩٩٢]
[الاصل : بالانكليزية]

١ - تحتفظ نيجيريا تقليديا بقوة دفاعية دون أن تقوم بالضرورة بوزع قوات حول حدودها ، وهذا في حد ذاته يمثل واحدا من تدابير بناء الثقة . وإلى جانب ذلك ، يعتبر مستوى تسلح نيجيريا مستوى معتدلا ، إذا ما أخذ في الاعتبار حجم البلد وقواته المسلحة ، الامر الذي يزيد من تعزيز ثقة جيرانها .

٢ - وقد استخدمت نيجيريا على الدوام هيئات ثنائية ودون اقليمية و/أو قارية لبحث وحل الخلافات مع جيرانها . بل إنه يوجد في نيجيريا لجنة حدود دائمة ، تجتمع مع الدول المجاورة ، إضافة إلى الاتفاق الرباعي الذي تعقد في إطاره مشاورات دورية مع بنن وتوغو وغانا بشأن الأمن ، إضافة إلى أمور أخرى ، وإلى جانب ما ذكر ، هناك بروتوكول عدم اعتداء (١٩٧٨) لمعاهدة الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا ، أبرم في لاغوس في ٢٨ أيار/مايو ١٩٧٥[(١)] ، يمكن في إطاره بحث المسائل الأمنية في منطقة غرب افريقيا دون الإقليمية . وبالتالي ، لا ترى نيجيريا موجبا بايجاد هيئة أخرى تابعة للاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا تعنى بمناقشة المسائل الأمنية ، نظرا إلى أن الآلية القائمة في إطار المنظمة يمكن أن تستخدم في أي وقت لأغراض حفظ السلم و/أو جهود صنع السلم مثل فريق رصد وقف إطلاق النار التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا .

البرتغال

[١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢]
[الأصل : بالانكليزية]

ألف - ملاحظات أولية

١ - تشكل المعلومات التالية تقريرا مرحليا عن التطورات في فترة معينة قيد الاستعراض (اعتبارا من عام ١٩٨٨ ، عندما تم اعتماد المبادئ التوجيهية ، وحتى اليوم) ، وتركز على المجال المتعلق بالدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية ، دون أن تكون مقصورة عليه . ولا يشير التقرير التالي صراحة إلى الأحداث والتطورات في مناطق أخرى ، رغم أن هذه الأحداث والتطورات لا يمكن إغفالها في سياقات أخرى .

باء - مقدمة

٢ - إن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتدابير بناء الثقة على صعيد عالمي واقليمي على النحو الذي اعتمدت به في عام ١٩٨٨ تدعو بحق إلى نهج شامل إزاء بناء الثقة ، وذلك لابد أن يشتمل عمليا على أنشطة في جميع ميادين التعاون الدولي . كما تؤكد المبادئ التوجيهية على أهمية تدابير نزع السلاح وإسهامها في منع الحرب .

---

(١) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٠١٠ ، الرقم ١٤٨٤٣ .

٣ - لقد حدثت في المنطقة الاوروبية ، في الفترة التي امتدت من الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة وحتى الآن ، تطورات هامة أدت إلى ، وكانت سببا في التعجيل في حدوث تقدم سريع في بناء الثقة ووضع أسس هياكل الامن التعاونية في تلك المنطقة . وفي الوقت ذاته ، وعلى أثر وقوع تلك الاحداث ، نشأت منازعات جديدة في بعض أنحاء هذه المنطقة . ويدل ذلك على وجود حاجة ملحة متزايدة دوما لبناء الثقة يكون بمثابة تقدم ملموس وراسخ ومتواصل يستأصل خطوة خطوة جذور استعمال القوة .

٤ - ولهذه الاسباب ، تركز المعلومات التالية ، التي وفرتها الدول الاعضاء في الجماعة الاوروبية عن الفترة قيد الاستعراض ، على تدابير بناء الثقة التي حققت في هذه الفترة الامور التالية :

(أ) سارت جنبا إلى جنب مع مفاوضات نزع السلاح ويسرت اختتامها بنجاح ؛ أو

(ب) أسهمت في تحقيق التوازن في منجزات اتفاقات نزع السلاح وجعلها غير قابلة للالغاء ؛ أو

(ج) تشكل كتلا صلبة في بناء عوائق لمقاومة انتشار جميع أصناف الاسلحة .

جيم - تدابير بناء الثقة في ميدان نزع السلاح التقليدي والحد من الاسلحة

٥ - إن الوضوح والانفتاح هما شرطان أساسيان لبناء الثقة ، لا سيما في الميدان العسكري حيث جرت العادة ، في أوقات المجابهة وانعدام الثقة ، أن تُعتبر السرية عنصرا ضروريا للامن . وقد تم إحراز نجاح في بناء الثقة في الميدان العسكري بوثيقة مؤتمر استكهولم لعام ١٩٨٦ ، حين تم الاتفاق لاول مرة بين جميع الدول الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا على تدابير تتعلق بالامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها ، وبالاخطار المسبق ، وكذلك بمراقبة بعض الانشطة العسكرية ، كما تتعلق بالتحقق . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، تم اختتام المرحلة الاولى من المفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة والامن وذلك بوثيقة فيينا لعام ١٩٩٠ التي هي ، جنبا إلى جنب مع معاهدة القوات التقليدية في أوروبا ، تعبير عن نهج تعاوني جديد إزاء المسائل العسكرية داخل نطاق مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

٦ - وكانت تلك الوثيقة صكا جديدا لتبادل المعلومات بشأن القوات العسكرية وتقييمها احتوت على بيانات بشأن خطط وزع النظم الرئيسية للأسلحة والمعدات . وأنشأت ، إضافة لذلك ، آلية للتشاور والتعاون فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية غير المعتادة بغية التقليل من خطر وقوع نزاع عسكري . ويجري بالفعل حاليا تنفيذ أحكام هذه الوثيقة . ومنذ ١ تموز/يوليه ١٩٩١ ، أجريت ٣٨ زيارة تقييم و ٣ زيارات لقواعد جوية ، وذلك بمشاركة كثير من الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . واستمرت زيارات التفتيش المتبادلة التي كانت قد بدأت في عام ١٩٨٧ بموجب أحكام وثيقة استكهولم (٥٣ زيارة تفتيش في مجموعها) . كما استمر دوما تبادل المعلومات بشأن بعض الأنشطة العسكرية ومراقبتها ، وهو ما بدأ أيضا بموجب نظام وثيقة استكهولم . ومن الآثار الجانبية الايجابية أن جميع هذه الأنشطة تعزز الاتصالات الشخصية فيما بين ممثلي الدول الأعضاء العسكريين وغير العسكريين ، وبذلك فهي مناسبة على نحو خاص لايجاد مناخ من الثقة المتبادلة .

٧ - ولتسهيل تبادل المعلومات ذات الصلة ، تم انشاء شبكة الكترونية للاتصالات بين العواصم . وفي الوقت الحاضر ، أصبحت ٣٤ دولة عضوا في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وكذلك مركز منع المنازعات الكائن في فيينا على اتصال بعضها مع البعض الآخر .

٨ - وبموجب وثيقة فيينا لعام ١٩٩٠ ، أقرت الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التبادل السنوي للمعلومات بشأن ميزانياتها العسكرية ، وجعلت ذلك الزاميا ، وذلك على أساس الفئات المحددة في - "صك الإبلاغ الدولي الموحد عن النفقات العسكرية" المعتمد لدى الأمم المتحدة - ، ولكن ذلك يتعلق بالسنة القادمة بدلا من السنة الماضية .

٩ - وقد اعتمدت الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ٤ آذار/مارس ١٩٩٢ وثيقة فيينا لعام ١٩٩٢ وأصبحت هذه الوثيقة نافذة في ١ أيار/مايو ١٩٩٢ . وهي تضم وثائق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا السابقة بشأن تدابير بناء الثقة والأمن وتوجد مزية جديدة في مجال بناء الثقة باعتماد تدابير اضافية . ومن بين التدابير الجديدة توسيع تبادل المعلومات العسكرية ، التي تشمل الآن البيانات التقنية عن نظم الأسلحة ، والإخطار المسبق للزيادات المخطط لها في قوات جنود التشكيلات العاملة وغير العاملة وفي الوحدات المقاتلة ، وعرض الأنماط الجديدة من نظم الأسلحة والمعدات الرئيسية ، والقيود على الأنشطة العسكرية . وفي ميدان التخفيف من الأخطار ، هناك تشجيع للدول المشتركة على القيام طوعا باستضافة زيارات بغرض تبديد القلق بشأن

الانشطة العسكرية ومنطقة تطبيق تدابير بناء الثقة هذه محددة بحيث تضم أراضي الدول الاعضاء الجديدة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الواقعة في وسط آسيا . وإن بناء الثقة العسكرية في أوروبا متأصل في العملية المتواصلة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا مع أحكامها المتعلقة بمنع الازمات والامن التعاوني (انظر الرسالة المؤرخة في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٢ الموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لتشيكوسلوفاكيا لدى الامم المتحدة ، وما تضم من وثائق (A/47/89-S/23576) .

١٠ - أما مجلس التعاون لشمال الاطلسي الذي تشكل في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ فهو مثال آخر على إسهام ملموس في مناخ الثقة المتزايدة عن طريق الحوار وتبادل الآراء والانماط الجديدة من التعاون . ويضم الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي والاعضاء السابقين في حلف وارسو ، بما في ذلك الجمهوريات الجديدة للاتحاد السوفياتي سابقا .

١١ - وقد عزز اتحاد أوروبا الغربية أيضا علاقاته القائمة مع البلدان الاوروبية الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية عن طريق إقامة حوار ومشاورات وتعاون . وبذلك تبذل جهود جديدة لجعل أنشطة أوروبا أكثر وضوحا ولبناء مستوى ثقة أرفع فيها .

١٢ - كان توقيع معاهدة الاجواء المفتوحة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢ ذا أهمية كبيرة بالنسبة لبناء الثقة في أوروبا وغير أوروبا . فهي تضع إطار المراقبة الجوية لأراضي الدول الاعضاء الممتدة من فانكوفر إلى فلاديفوستك . ورغم أن هذا النظام مصمم للوضوح في المسائل العسكرية ولتعزيز الامن من خلال تدابير بناء الثقة والامن ، فإنه يمكن استعماله أيضا لاغراض مدنية ، كحماية البيئة .

١٣ - وخلال الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، وضعت الدول الاعضاء في الجماعة الاوروبية ، وكذلك اليابان ، مشروعا في جدول الاعمال يتناول الوضوح في التسلح ، تم اعتماده ، بعد أن جرت مشاورات مكثفة مع الدول الاعضاء ، بوصفه القرار ٣٦/٤٦ لام المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . وسوف يؤدي هذا القرار ، عندما ينفذ على النحو الواجب ، إلى تزويد الامين العام بسجل عالمي لا تمييزي لنقل الاسلحة التقليدية مفتوح للتشاور بين جميع الدول بوصف ذلك خطوة أولى نحو تعزيز الوضوح في ميدان الاسلحة التقليدية . وقد دل التصويت بأغلبية ساحقة لصالح هذا القرار على ثقة نامية في أن الوضوح مفيد للجميع ولا يحد من أمن الدول ، ويؤدي دورا هاما في تحقيق الاتفاقات في هذا المجال .

دال - تدابير بناء الثقة في ميدان أسلحة التدمير الشامل

١٤ - إن أول مثال ملموس لتدابير بناء الثقة في ميدان أسلحة التدمير الشامل يمكن أن يعتبر تنفيذ معاهدة القوات النووية المتوسطة التي أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، عندما تم تدمير صنف كامل من الأسلحة النووية بموجب تدابير تحقق شاملة . وخلال الفترة المستعرضة ، جرى عدد كبير من الزيارات التفتيشية المتبادلة بين طرفي هذه المعاهدة على أرتضي الدول الاوروبية ذات الصلة للتحقق من استئصال هذه الاسلحة .

١٥ - ولقد قدمت القوتان النوويتان العضوان في الجماعة الاوروبية اسهاما هاما في عملية نزع السلاح النووي ، وبالتالي في تعزيز الثقة في هذا الميدان ، بإجراء تخفيضات في بعض برامجها للاسلحة النووية . وفضلا عن ذلك ، قررت فرنسا أن توقف اختباراتها النووية خلال عام ١٩٩٢ .

١٦ - وطالما أن التهديد للسلم الدولي عن طريق انتشار أسلحة التدمير الشامل قائم أو متزايد ، فإن جميع التدابير التي تتخذ من طرف واحد أو التدابير الثنائية أو المتعددة الاطراف الكفيلة بتخفيف نطاق الانتشار وسرعته تستطيع أن تسهم في تخفيف الخوف وعدم الثقة . وقد ورد تفصيل بالخطوات ذات الصلة المتخذة في الميدان النووي في ورقة العمل التي قدمتها الرئاسة بالنيابة عن الجماعة الأوروبية ودولها الاعضاء إلى الفريق العامل الثاني في دورة عام ١٩٩٢ لهيئة نزع السلاح (A/CN.10/172) . ويمكن اعتبار إنشاء مركز للعلم والتكنولوجيا في الاتحاد الروسي يسهم في أهداف عدم الانتشار مع توسيع التعاون الدولي بشأن التطبيقات المدنية للتكنولوجيا العسكرية مثالا لنهج جديد في بناء الثقة غرضه معالجة أخطار الانتشار . وقد أدت جميع الدول الاعضاء في الجماعة الاوروبية دورا ناشطا في الشروع في هذه المبادرة وقدمت دعما كبيرا للمركز .

١٧ - وخلال الفترة المستعرضة ، واصلت الجماعة الاوروبية ودولها الاعضاء مشاركتها الفعالة في الجهود المتعددة الاطراف لتحديد تدابير بناء الثقة في الفئات الاخرى من أسلحة التدمير الشامل وتنفيذها .

١٨ - ففيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية ، واصل مؤتمر الاستعراض الثالث في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ دراسة تدابير بناء الثقة على أساس التدابير التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الاستعراض الثاني الذي عقد في عام ١٩٨٦ . وقد بدأت الدول الأعضاء تنفيذ ذلك بالفعل بابلاغ الأمم المتحدة . ووفقا لمقرر اتخذه مؤتمر الاستعراض الثالث ، جرت أيضا مناقشة بشأن بناء الثقة والتحقق في هذا الميدان خلال اجتماع أول للخبراء في جنيف في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

١٩ - وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، أصبح من الواضح أن المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية عالمية شاملة وقابلة للتحقق سوف تؤدي إلى وضع نظام للتحقق يكون تفصيليا ودا نطاق واسع . ونظرا لأن هذه الخطة سوف تشمل فرعا صناعيا شديد الأهمية ، فإنها ستتقلد دورا رائدا يوجد الوضوح والثقة فيما وراء مجال تطبيقها المباشر .

هاء - عملية السلم في الشرق الأوسط

٢٠ - بدأت الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء الاشتراك في أعمال الفريق العامل المعني بـ "الحد من الأسلحة والأمن الإقليمي" في عملية السلم للشرق الأوسط . وتعتزم هذه الدول على أساس خبرتها في ميدان نزع السلاح وفي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وخاصة في مجال تدابير بناء الثقة ، أن تقدم اسهاما بناء في هذه العملية الجارية .

- - - - -